تحليل العلاقات التجارية بين الهند ونيجيريا خلال الفترة (2000 – 2020)

أ. إيفيت حمدي عبد الرشيد(*)

أ.د. مروة عادل الحسنين(**) **د. جيهان عبد السلام**(***)

• **مُلخص:**

برزت نيجيريا في بداية القرن الحادي والعشرين كأكبر شريك تجارى للهند في منطقة غرب إفريقيا، حيث أن كلاً منهما يكمل احتياجات الآخرمن الموارد الطبيعية، كما يُعد النفط الخام والغاز الطبيعى والمنتجات الصيدلانية وقطاع الزراعة والنسيج والمعلومات والاتصالات التكنولوجية من أهم القطاعات في التجارة الثنائية بين البلدين، بلغت قيمة صادرات نيجيريا إلى الهند 13889.92 مليون دولار عام 2020، بينما بلغت واردات نيجيريا من الهند 3609.94 مليون دولار وذلك لنفس العام، وذلك على خلفية ارتفاع واردات الهند من النفط، كما أظهرت قيمة مؤشر التكامل التجارى وجود تطابق جزئي بين عرض الصادرات النيجيرية والطلب على ورادات الهند حيث إرتفعت قيمة المؤشر من 37.35 عام 2000 إلى 59.3 عام 2020.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات المتعلقة بحجم وهيكل التجارة الثنائية بين الهند ونيجيريا، كما تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى الاستفادة التى يمكن أن يقدمها كل بلد للآخر وذلك من خلال رصد حركة تطور التجارة الثنائية بينهما.

وتشير نتائج البحث إلى ارتفاع صادرات نيجيريا إلى الهند أكثرمن وارداتها وذلك لارتفاع طلب الهند على النفط لدعم اقتصادها الصاعد، كما تشير نتائج مؤشر التكامل التجارى إلى وجود تطابق جزئي بين عرض الصادرات النيجيرية والطلب على واردات الهند وأنه بالرغم من أن واردات نيجيريا من الهند هى الأكثر تنوعاً من صادراتها، إلا أن فائدة التجارة من الناحية النقدية لصالح نيجيريا.

الكلمات المفتاحية: علاقات التجارة الثنائية، مؤشر التكامل التجاري، الهند، نيجيريا

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

(***) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

Analysis of Trade Relations between India and Nigeria During the Period (2000–2020)

Yvette Hamdy AbdelRachid

Prof. Dr. Marwa Adel El-Hassanien Dr. Gehan Abdelsalam

• Abstract

Nigeria has recently emerged as India's largest trading partner in West Africa, as both countries complement each other's needs for natural resources. Crude oil, natural gas, pharmaceutical products, agriculture, textiles, and information and communication technology are among the most important sectors in bilateral trade between the two countries. In 2020, the value of Nigeria's exports to India reached $13,889.92 million, while Nigeria's imports from India amounted to $3,609.94 million in the same year. This is against the backdrop of India's increasing oil imports. Additionally, the trade integration index showed a partial alignment between Nigeria's export supply and India's import demand, with the index value rising from 37.35 in 2000 to 59.3 in 2020.

The study relied on the descriptive-analytical approach to collect data related to the volume and structure of bilateral trade between India and Nigeria. It also aims to assess the extent to which each country can benefit from the other by tracking the evolution of bilateral trade between them.

The research findings indicate that Nigeria's exports to India are higher than its imports, driven by India's growing demand for oil to support its rising economy. The results of the trade integration index also show a partial alignment between Nigeria's export supply and India's import demand. Although Nigeria's imports from India are more diversified than its exports, the monetary benefits of trade favor Nigeria.

Keywords: Bilateral Trade Relation, Trade Complementary Indicator, India, Nigeria

- **مقدمة:**

شهدت العلاقات التجارية بين الهند ونيجيريا نمواً متزايداً في العقدين السابقين من القرن الحادي والعشرين، وذلك على خلفية التعاون فيما بين بلدان الجنوب – الجنوب وتوقعات المنفعة المتبادلة بينهم، وفي الواقع ثمة أسباب تجعل خطط الهند لتعزيز النمو الداخلى معتمدة على تحقيق تعاون أكبر مع نيجيريا، وذلك باعتبارها شريك محورى في خضم سعيها لتحقيق أمن الطاقة والمواد المعدنية، حيث تُعد الهند في الوقت الحالى أكبر مشترى للنفط النيجيرى، وذلك تبعاً لبيانات صندوق النقد الدولى.

تُعد نيجيريا شريكاً ديناميكياً للهند مما عزز عمليات التبادل التجارى بينهما، كما أن اللافت للنظر أن المستهلكين النيجيريين والهنود يتمتعون بمستويات متقاربة من الدخل، وبالتالى مستويات متقاربة من متطلبات الجودة.

وجدير بالذكر أن نيجيريا تنظر إلى الهند باعتبارها شريك في مجال التنمية، كما تسعى للاستفادة من التجربة التنموية الهندية في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية وتكنولوجيا المعلومات، حيث تُعد الهند رابع أكثر الشركاء التجاريين لنيجيريا بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، كما تُعد نيجيريا أكبر الشركاء التجاريين للهند في إقليم غرب إفريقيا.

ارتفعت قيمة صادرات نيجيريا إلى الهند من 395.5 مليون دولار عامإلى 13889.93 مليون دولار عام 2020 وتركزت معظمها في الصادرات النفطية.

تعتبر نيجيريا بسوقها الكبيرة جذابة للهند لبيع سلعها المنتجة صناعياً، حيث تهيمن على سلة صادرات الهند إلى نيجيريا السلع المصنعة مثل الآلات والأدوية والالكترونيات ومعدات النقل.

أولاً: أهمية الدراسة

تعد الهند ونيجيريا مكملان لبعضهما البعض في التنمية الاقتصادية. حيث تستحوذ نيجيريا على موارد طبيعية كثيرة ومتعددة، إلا أنها تفتقر إلي التكنولوجيا الحديثة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فالهند لديها طلب كبير على الطاقة مع قدرتها على بناء

البنية التحتية، لذلك نفذت الهند إستراتيجيات الطاقة من أجل البنية التحتية التي تحتاج إليها نيجيريا. ومن ثمة يتعين على البلدين الدخول بشكل من أشكال الاعتماد المتبادل لتأمين الحصول على الموارد الممنوحة بشكل غير متساوٍ.

ثانياً: هدف الدراسة

تستهدف الدراسة إلى رصد حركة تطور التجارة الثنائية بين الهند و نيجيريا وإظهار مدى الاستفادة التى يمكن أن يقدمها كل طرف للآخر.

ثالثاً: الإشكالية البحثية

تسعي الإشكالية البحثية إلي معرفة من هو الطرف الأكثر استفادة من الأخر. جراء قيام علاقات التجارة الثنائية بين نيجيريا والهند والتي تمتد منذ عام 2000. وعلى الرغم من أن تلك العلاقات المتبادلة قد انعكست إيجابياً على الطرفين من الناحية الاقتصادية، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يمتلكه البلدان ويستطيعان من خلاله توطيد العلاقات التجارية بصورة أكثر مما يعود بالنفع على كليهما.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسى وهو: إلى أى درجة تطورت حجم العلاقات التجارية بين الهند و نيجيريا، ومدى الاستفادة التى تحققت لكلا البلدين، ومن ثم يتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو التالى:

1. ما هى الأسس الواجب توافرها لقيام العلاقات التجارية؟
2. ما هو هيكل التجارى بين الهند و نيجيريا؟
3. ما هى أهم القطاعات في التجارة الثنائية بين الهند و نيجيريا؟

خامساً: الإطار المكاني والزماني للدراسة

الإطار المكانى: أكدت الشراكة التجارية بين الهند ونيجيريا في ظل العولمة على أهمية التبادل التجارى وأهمية كل طرف بالنسبة للآخر كسوق وشريك تجارى طويل الأجل.

الإطار الزمانى: برزت نيجيريا منذ بداية الألفية كأكبر شريك تجارى للهند في القارة الأفريقية وقد كان عام 2000 م بداية حجم وكثافة العلاقات التجارية بين الهند ونيجيريا، فضلاً عن المصالح الحيوية بينهما.

سادساً: فرضية الدراسة

إن النمو المتزايد في العلاقات التجارية بين الهند ونيجيريا يعود بالنفع من الناحية الاقتصادية على البلدين.

سابعاً: منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى، ووصف هيكل التجارة بين الهند وإفريقيا وأسباب قيام التجارة، كما استخدمت مؤشر التكامل التجارى بين الهند و نيجيريا لتحليل علاقات التجارة الثنائية بين البلدين ومدى توافق الصادرات النيجيرية مع ورادات الهند.

ثامناً: خطة الدراسة

قد تم تقسيم الدراسة إلى الأربعة محاور الآتية:

المحور الأول: أوجه التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب – الجنوب

المحور الثاني: الأسس الواجب توافرها لقيام العلاقات التجارية والقطاعات ذات الأهمية للتجارة بين الهند ونيجيريا.

المحور الثالث: هيكل التجارة الثنائية بين الهند و نيجيريا.

المحور الرابع: مؤشر التكامل التجارى بين الهند و نيجيريا.

المحور الأول: أوجه التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب – الجنوب

أولاً: العلاقات التجارية الثنائية بين الهند ودول (السادك)[1].

تجدر الإشارة إلى أن العلاقات التجارية الثنائية والاستثمار بين الهند ودول (السادك) الجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا التى تم تشكيلها عام 1980م كتحالف من سبع دول في جنوب أفريقيا (أنجولا – بتسوانا – لبوتو – موزمبيق – سوازيلاند – تنزانيا – زامبيا).

وقد برزت السادك كشريك مهم للهند، كوجهة تصدير وأيضاً مصدر استيراد، وتشهد الروابط الاقتصادية والتجارية التى شهدت توسعاً في حجم التجارة على المشاركة الاقتصادية المكثفة خلال العشر سنوات الماضية (2004 – 2014م).

شهد إجمالى تجارة الهند مع دول السادك خلال الفترة (2004 – 2014) زيادة كبيرة، فقد ارتفع من 3.7 مليار دولار عام 2004م إلى 29,6 مليار دولار في عام 2014م في حين أن إجمالى صادرات الهند إلى جماعة السادك قد ارتفع من 1,6 مليار دولار لعام 2004 م إلى 15 مليار دولار لعام 2014م، كما ارتفعت واردات الهند من السادك من 2 مليار دولار إلى 14,6 مليار دولار لنفس الفترة.

تتضح الأهمية المتزايدة للهند كشريك تجارى للسادك من الواقع ، إذ أن الهند تمثل 9.1% من واردات السادك العالمية لعام 2014 وهو تحسن كبير مقارنة بنسبة 7.4% المسجلة عام 2004م هذا من جانب، ومن جانب آخر يمكن قياس أهمية منطقة السادك كشريك تجارى للهند من حقيقة أن المنظمة استحوذت على 4.7% من صادرات الهند في عام 2011 وشهدت ارتفاعاً من 2.2% المسجلة في عام 2004.

يعد الوقود المعدنى والمركبات هى أكبر العناصر في سلة صادرات الهند إلى السادك بوحدة مجمعة تبلغ 48,5% من إجمالى صادرات الهند إلى Sadc فى عام

(1) Exim Bank: **Focus Africa: Enhancing India's Engagments with Southern African Development Community (Sadc)**،working paper No. 50 (India: Exim Bank، March 2016), p.12

2014م، يليها المستحضرات الصيدلانية والسفن والقوارب والآلات والمعدات الكهربائية والإليكترونية.

تعد جنوب أفريقيا سوقاً رائداً لصادرات الهند من المركبات والوقود المعدنى والمستحضرات الصيدلانية بوحدة مجمعة تبلغ 38% يليها تنزانيا ثانى أكبر سوق تصدير للهند في السادك بوحدة مجمعة تبلغ 24% من إجمالى صادرات الهند إلى السادك، وهي أكبر سوق فى أفريقيا صادر إلى الهند في عام 2014 م من الألمونيوم والمعدات الكهربائية، أما موزمبيق فهي أكبر سوق لصادرات الهند من الأسمدة والوقود المعدنى والمواد الكيماوية غير العضوية.

أما فيما يتعلق بواردات الهند من دول السادك فنجد أن النفط الخام من أكبر العناصر في سلة واردات الهند من السادك ويصل إلى 55% من إجمالى الواردات فى عام 2014م، يليها الأحجار الكريمة التى شكلت 24% من واردات الهند من السادك، وتشمل البنود المهمة الأخرى الحديد والصلب والنحاس والخضروات والفاكهة والمكسرات.

وجدير بالذكر أن جنوب أفريقيا هي أكبر مصدر لصادراتالهند من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والحديد والفولاذ، بينما تعد أنجولا مصدراً مهماً لواردات الهند من النفط الخام، بينما تعد تنزانيا مصدر أساسياً للخضروات والفاكهة الصالحة للأكل والقهوة والشاي والخشب ومصنوعاته.

ثانياً: العلاقات التجارية بين الهند وتنزانيا[1]

بدأت كل من الهند وتنزانيا بعد الحرب الباردة برامج الإصلاح الاقتصادى جنباً إلى جنب مع تطوير العلاقات الخارجية تستهدف إلى تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية وتطوير الروابط التجارية والاستثمار الأجنبى.

(1) High Commission of India: India – Tanzania Bilateral Relations @https://mea.gov.in>portal.pdf

وقد وقّعت الهند وتنزانيا عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم لتنظيم العلاقات الثنائية بينهما منها:

1- اتفاقية التجارة عام 1972م.

2- اتفاقية بشأن إنشاء لجنة تجارية مشتركة عام 2000م.

3- مذكرة تفاهم للتعاون فى مجال الزراعة والقطاعات المرتبطة بها عام 2002م.

4- اتفاقية التنازل عن القروض غير المسددة لتنزانيا عام 2004م.

5- اتفاقية التعاون فى مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات عام 2004م.

6- اتفاقية الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالى عام 2011م.

العلاقات التجارية الثنائية:

تعد الهند أكبر شريك تجارى لتنزانيا، حيث تشكل 16% من التجارة الخارجية بها، وبلغة الأرقام نلاحظ أن صادرات الهند إلى تنزانيا تميل إلى الانخفاض فقد سجلت 2.484.61 دولاراً عام 2005 – 2014م وإنخفضت إلى 1.654.65 عام 2006 – 2015ك ثم عاودت الارتفاع بمقدار ضئيل 1.704.04 لعام 2018–2019م، بينما الواردات الهندية فإنها تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض 1.089.034لعام 2014–2015م إلى 924.79 عام 2015 –2016م ثم عاودت الارتفاع إلى 1.026.76 عام 2017–2018 م.تعد المنتجات البترولية والمستحضرات الصيدلانية والكيماوية والسلع الكهربائية ومنتجات الحديد والصلب والسكر والآلات من الصادرات الرئيسية من الهند لتنزانياوتشمل الصادرات الرئيسية من تنزانيا للهند (الذهب والخضروات والفاكهة).

فتعد الهند من أكبر خمسة مصادر استثمار فى تنزانيا، حيث تضيف مصادر الاستثمارات الهندية فى تنزانيا ما يقرب من 2.2 مليار دولارعام 2017 – 2018م.تشمل الشركات والعلاقات التجارية الهندية الرئيسية الموجودة ببنك بارادو وبنك الهند بنكاكانارا – تاتا إنترناشيونال ليمتد بهارتى إيرتل، المؤسسة الوطنية لتنمية المعادن، ولارسن وتوبرو، أفكونز، كالباترو والعديد من شركات السيارات.

ثالثاً: العلاقات التجارية بين الهند وكينيا[1]

كما تعد الهند وكينيا جارتان بحريتان، وتطورت العلاقات المعاصرة بينهما إلى شراكة قوية متعددة الأوجه.

التجارة الثنائية:

- تم التوقيع على اتفاقية التجارة بين الهند وكينيا عام 1981م والتى بموجبها فتحت كل من البلدين وضع الدولة الأولى بالرعاية لبعضهما البعض، وقد تم إنشاء لجنة التجارة المشتركة بين الهند وكينيا (JTC) عام 1983م وذلك من أجل متابعة الاتفاقية.
- تعد الهند أكبر شريك تجارى لكينيا عام 2007 – 2014م بحجم تجارة ثنائية بلغت 4.235 مليار دولار، إلا أنها بدأت تأخذ اتجاهاً نزولياً حتى وصل إلى 1.1 مليار دولارعام 2021م ولكن تجدر الإشارة إلى أن الميزان التجارى طوال فترة الدراسة (2005 – 2015م) كان لصالح كينيا.
- تشمل الصادرات الهندية إلى كينيا المنتجات البترولية والأدوية، ومنتجات الصلب، والآلات والمركبات ومعدات نقل الطاقة، وتشمل صادرات كينيا إلى الهند الخضروات، الجلود، الشادى، والخردة المعدنية.

تعد الهند ثانى أكبر مستثمر في كينيا، وفقاً لهيئة الاستثمار الكينية، فقد استثمرت حوالى 60 شركة هندية كبرى فى مختلف المجالات مثل التصنيع، الأدوية، العقارات وتكنولوجيا المعلومات والصناعات القائمة على الزراعة، وقد تم التوقيع على اتفاقية ثنائية لجمع الازدواج الغربى عام 1989م.

أما فيما يتعلق بالسياحة فتعد الهند ثالث أكبر مصدر للسياح الوافدين إلى كينيا، حيث زار 125.032 سائحاً هندياً كينيا في عام 2018 م، و 122.6499 عام 2015م

(1) High Commission of India: India – Kenya Bilateral Relation @Mea.gov.in/portal/foreign Relation/india_kenya_september_2019.pdf

وفقاً لمجلس السياحة الكينية، وقد أطلق مجلس السياحة الكيني حملة تسويقية في المدن الهندية الكبرى لزيادة عدد السياح الوافدين من الهند.

ويزور العديد من الكينيين الهند لتلقى العلاج الطبي، إضافة إلى مشاركة أكثر من 3000 شخص في كينيا فى الحدث الذي تقيمه البعثة احتفالا باليوم الدولى الخامس لليوجا عام 2019م.

رابعاً: العلاقات التجارية بين إثيوبيا والهند[1]

ارتفع حجم التجارة الثانوى بشكل كبير خلال الفترة (2000 – 2015م) من 74.1 مليون دولار في عام 2000م إلى 1,2 مليار دولار عام 2014م، إلا أن قيمة الورادات من الهند كانت تنمو بوتيرة أسرع من صادرات أثيوبيا، ففى عام 2000م كانت الصادرات الأثيوبية إلى الهند تبلغ 8,296,999 دولار بينما الواردات كانت تمثل 65,882,693 دولار واستمر هذا العجز ليصل إلى 1,086,590,037 دولاراً فى عام 2015م.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم صادرات أثيوبيا إلى الهند من المحاصيل الزراعية وتبلغ 59 % من الصادرات، تليها الذهب والمعادن الثمينة التى تغطى 27% من الصادرات في حين تشكل منتجات الجلود والأحذية 12% من الصادرات.

ويعد الحديد والمعادن والآلات والمعدات الإليكترونية والمنتجات الصيدلانية من أهم واردات أثيوبيا من الهند، إلا أنه كانت توجد بعض الحواجز التى تعيق التجارة بين الهند وإثيوبيا ومنها:

أ- ضعف البنية التحتية:

تعد البنية التحتية غير الملائمة من العوامل التى تعيق التجارة بين البلدين، وتعد وسائل النقل والاتصالات واستهلاك الطاقة والتنمية المالية من المشاكل الرئيسية للبنية التحتية.

---

(1) Bella Lita، "Economic Relations between Ethiopia and India"، **African journal of political sciences**، (Algeria: AJPS publications، Vol. 11، No. 8، 2018).

ب-انخفاض تنمية رأس المال البشرى:

يعد رأس المال البشرى من أهم العوامل للنمو الاقتصادى، ولا تزال أثيوبيا من البلدان الأقل نمواً لرأس المال البشرى، وحيث لا يتمتع غالبية سكانها بفرص الوصول إلى التعليم.يصنف مؤشر التنمية البشرية لعام (2013م) أثيوبيا والهند في المرتبة 173، 136 من بين 187 دولة.

ج-تكلفة النقل:

أثيوبيا بلد غير ساحلية وتعتمد على جيبوتي من أجل الوصول إلى خطوط الشحن، إضافة إلى ضعف البنية التحتية والمسافة الطويلة بين البحر الأحمر الذي يمثل تكاليف إضافية تؤدى إلى الضرر بعلاقاتها التجارية مع الهند.

خامساً: العلاقات التجارية بين الهند و نيجيريا خلال الفترة (1999 – 2018م)[1]

قيمت الدراسة العلاقات التجارية بين الهند و نيجيريا خلال الفترة (1999 – 2018م) وذلك بهدف معرفة أى من نيجيريا أو الهند كان المستفيد بصورة أكبر من العلاقات التجارية التى قامت بينهما، وللتحقق من ذلك استخدمت الدراسة تصميم البحث بأثر رجعى، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالتصدير والاستيراد من المكتب الوطنى للإحصاء، كما تم استخدام اختبار t والرسوم البيانية والجداول وحزمة برامج Microsoft Excel والحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إصدار 20.

بلغت التجارة الثنائية بين البلدين خلال (2018 – 2019م)13.82 مليار دولار أمريكي مقابل 11.7 مليار دولار تم تسجيلها عام (2017 – 2018م) وقد استحوذ النفط الخام على نسبة كبيرة من صادرات نيجيريا إلى الهند، حيث تعد نيجيريا خامس أكبر مورد للنفط الخام، وثانى أكبر مورد للغاز الطبيعى المسال إلى الهند عام

(1) Murat Akyuz & Inim Victor، "Assessment of India – Nigeria Relations (1999 – 2018)"،**American International Journal**، (New York: Brooklyn research and publishing institute، Vol. 3، Issue. 5، May 2021).

2018م، تعد المنتجات الصيدلانية والآلات والمعدات الكهربية والإليكترونية ومصنوعات الحديد والصلب والورق، والورق المقوى من أهم الواردات الهندية إلى نيجيريا.

هذا وقد أظهرت القيم المتوسطة أن نيجيريا قد استفادت بصورة أكبر من الهند، حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات 5148.7 بينما متوسط قيمة الاستيراد 804.347.

وبناءً عليه فإن نيجيريا هي الطرف المستفيد من دخولها فى علاقات تجارية مع الهند، ونرجع ذلك إلى وفرة الموارد الطبيعية لديها من بترول وغاز طبيعى وقصدير ورصاص وزنك، هذا بالإضافة إلى الأراضى الصالحة للزراعة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أهمية مواصلة الحكومة النيجيرية فى تصدير البضائع إلى الهند مع تنويع الاقتصاد وتنمية رأس المال البشرى والتكنولوجيا والتصنيع، أما بالنسبة للهند فقد أوصت بأهمية التركيز على التكنولوجيا والمعدات الطبية الحديثة، مع تطوير السلع حتى تتمكن من الاستفادة من الدخول فى علاقات تجارية مع نيجيريا.

المحور الثاني: الأسس الواجب توافرها لقيام العلاقات التجارية والقطاعات ذات الأهمية للتجارة بين الهند ونيجيريا.

أولاً: الأسس الواجب توافرها لقيام العلاقات التجارية:

1- وجود تفاهم متبادل قبل إقامة العلاقات التجارية، وذلك لضمان بقاء ونمو التجارة الثنائية بينهما، فلا يمكن إقامة علاقة تجارية بين بلدين تكررت بينهما حروب.

2- أن تكون حركة التجارة ممكنة، أى عدم المبالغة في وضع قيود تجارية بين البلدين.

3- الموارد الطبيعية، فكل دولة لها قوة معينة من خلال أنواع معينة من الموارد، فاختلاف أنواع الموارد بين البلدين من شأنه تنشيط حركة التجارة بينهما، حيث إن كلاً منهما يكمل احتياجات الآخر.

4- المعرفة التكنولوجية، فالدولة التى لا تتمتع بالتقدم التكنولوجي ستنخرط بشكل أكبر في استيراد السلع الصناعية، وعلى النقيض فالبلد المتقدمة تكنولوجياً سوف تصدر المزيد من السلع الصناعية[1].

وبتوافر الشروط السابقة يصبح هناك إمكانية لقيام التجارة الثنائية بين الهند ونيجيريا وهو ما أصبح واقعاً وحيث تُعد الهند أكبر شريك تجارى لنيجيريا بعد الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والصين، كما أن نيجيريا أكبر شريك تجاري للهند في منطقة غرب أفريقيا.

ثانياً: القطاعات ذات الأهمية في التجارة الثنائية بين الهند ونيجيريا:

1- النفط الخام والغاز الطبيعى:

يمثل النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات الأخرى المرتبطة بها 90% من إجمالى الصادرات، كما تنتج نيجيريا 2.5 مليون برميل سنوياً في المتوسط من النفط الخام مما يجعلها أكبر منتج إفريقي والسادس على مستوى العالم، كما أنها تحتل المركز الثامن على مستوى العالم من حيث حجم تصدير النفط، هذا بالإضافة إلى أن نيجيريا تمتلك أكبر احتياطي للغاز الطبيعى في أفريقيا والسابع على مستوى العالم.

وتُعد الهند الآن أكبر مستورد للنفط من نيجيريا في الآونة الأخيرة، حيث تستورد من نيجيريا 10% إلى 12% من متطلبات النفط الخام السنوي للهند[2].

2- قطاع الصيدلة:

تُعد الهند أكبر مصدر للأدوية إلى نيجيريا وكانت توفر في السنوات الأخيرة أكثر من ثلث الطلب المحلي في السوق النيجيرية، وتم تنظيم معارض ولقاءات في عام

(1)Ibid, p. 63.

(1) Raheem Saidu olaniran، "Strategic Implications of Bilateral relations between Nigeria and India" **International journal of Development Strategies in Humanities، Management and Social Sciences**، vol.9، No3، March 2019، P.156.

2016م بدعم من وزارة التجارة والصناعة في الهند والجمعيات المحلية في نيجيريا، وقد كان الهدف الرئيسي لهما هو خلق منصة لشركات الأدوية الهندية والمستوردين النيجيريين.

3- السيارات:

تُعد نيجيريا سوقاً مهماً لتسويق إنتاج شركات السيارات الهندية مثل باجاج التى تُعد نيجيريا واحدة من أكبر أسواقها للدراجات النارية، وذلك بالإضافة إلى شركة تاتا وماهيندار اللتان تقومان بتسويق منتجاتهما داخل الأسواق النيجيرية.

4- المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا[1]:

تُعد نيجيريا موطناً لصناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية الأسرع نمواً في أفريقيا، حيث نمت هذه الصناعة من 1.84% عام 1993م إلى 124.9% عام 2018م، وقد أحدثت شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نيجيريا ثورة من المعاملات التجارية من خلال توفير وسائل وقدرات تكنولوجية للسكان الذين يعتمدون على التكنولوجيا المحولة بشكل كبير في التعامل المصرفي والشراء والتوزيع والتواصل في أي وقت وأى مكان يتوافر فيه الوصول إلى شبكة الإنترنت.

5- الغزل والنسيج[2]:

تمثل صناعة المنسوجات والملابس 2% من الناتج المحلي الإجمالى، حيث تنتج نيجيريا القطن والألياف الأخرى وهى مواد أولية لصناعة النسيج، وتبلغ المساحة المزروعة بالقطن حوالى 1.2 إلى 0.6 مليون هكتار معظمها في مناطق السافانا، ويتراوح الإنتاج السنوي بين 300000 طن من بذور القطن و400000 طن، ويتم تصدير القطن الخام لندرة مصانع طحن القطن في البلاد، وتُعد الهند من أهم الدول المستوردة له.

(1) Moses Amch: A study Of Nigeria – India Foreign Relation 2015-2021,p.51. @http://www.reaserchgate.net/publication/373198151
(2) Ibid p. 52

6- قطاع الزراعة:

تتمتع نيجيريا بمساحات كبيرة من الأراضى الصالحة للزراعة ومع تحسين الشتلات وأساليب الزراعة الحديثة والتنبؤ بأحوال الطقس استمرت المحاصيل الزراعية في النمو وكانت هذه التحسينات مدفوعة بالسياسات الحكومية التى تهدف إلى تشجيع المزيد من الزراعة التجارية ومن ثم تصبح دولة رائدة في الأعمال التجارية الزراعية والصناعات القائمة على الزراعة، كما تُعد الفاكهة والخضروات والكاكاو والبن والتوابل من الصادرات الزراعية المهمة للهند.

المحور الثالث: هيكل التجارة الثنائية بين الهند و نيجيريا.

أولاً: الصادرات والواردات بين الهند ونيجيريا:

تُعد الهند في الوقت الحاضر أكبر شريك لنيجيريا بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين، كما أن نيجيريا هي الشريك التجارى الأكبر للهند في غرب أفريقيا.

والهند تعد أكبر مشتري للنفط الخام والغاز المسال وحبوب الكاكاو، في حين تستورد الحكومة النيجيرية الآلات والمنتجات الصيدلانية والمعدات الكهربائية والإليكترونية من الهند[1].

بلغت قيمة الصادرات الهندية إلى نيجيريا 3609,94 مليون دولار لعام م2020 مقابل 3005,21 مليون في عام 2019م.

(1) Ibid, p. 64

جدول رقم (1)
حجم التجارة الثنائية بين الهند ونيجيريا خلال الفترة (2000 – 2020م)

مليون دولار

السنة	صادرات نيجيريا إلى الهند	وارادات نيجيريا من الهند
2000م	395,5	20,2
2001م	231,7	35,1
2002م	260,1	37,3
2003م	309,1	48,8
2004م	533,7	43,5
2005م	892,7	49,3
2006م	702,7	141,6
2007م	561	184
2008م	920,6	119,9
2009م	4768,48	55,80
2010م	9068,48	2377,3
2011م	12790,04	4698,80
2012م	15895,24	2887,64
2013م	11453,44	1076,48
2014م	14980,99	2774,33
2015م	9949,16	2222,0
2016م	5933,83	1799,45
2017م	7938,34	1528,78
2018م	9906,69	2255
2019م	1088,71	3005,21
2020م	13889,92	3609,94

Source:Murat Akyuz & Inim Victor, "Assessment of India – Nigeria Relations (1999 – 2018)", **American International Journal of Business Management**, (New York: Brooklyn research and publishing institute, Vol. 3, Issue. 5, May 2021).

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح الآتى:

أ- بداية من عام 2000م حتى عام 2008م أخذت قيمة الصادرات النيجيرية للهند اتجاهاً تصاعدياً وإن كان بطريقة متذبذبة من 395,5 مليون دولار لعام 2000م إلى 260,1 مليون دولار لعام 2002م ، 309,1 مليون دولار في العام الذي يليه، وصولاً إلى 920,6 مليون دولار لعام 2008م، وذلك على خلفية إعلان أبوجا عام 2007م للشراكة الاستراتيجية، والذي أعطى دفعة جديدة للعلاقات الثنائية بين البلدين.

ب- بحلول يناير 2009م، التجارة بين الهند ونيجيريا تجاوزت مستوى تجارة نيجيريا مع جميع البلدان الأخرى في جنوب ووسط وغرب أفريقيا.

ج-وخلال الأعوام (2010 – 2020م) ظهر جلياً ارتفاع قيمة الصادرات بالمقارنة بالأعوام السابقة، حيث سجلت الصادرات النيجيرية إلى الهند 5933,83 مليون دولار في عام 2016م، وذلك على خلفية انخفاض أسعار النفط العالمية، ودخول نيجيريا حالة من الركود الاقتصادي منذ عام 2016م حتى الربع الثانى لعام 2017م، واعتباراً من الربع الثالث لعام 2017 ارتفعت أسعار النفط العالمية وإزداد الإنتاج المحلى، وقد استقر سعر الصرف مع التدخل الفعال من قِبل البنك المركزي النيجيري.

ومن بيانات الجدول السابق يتضح أن قيمة واردات نيجيريا من الهند لا تقل بصورة ملحوظة عن صادراتها خلال الفترة البحثية (2000 – 2020م) الأمر الذي ينعكس بصورة إيجابية على الميزان التجارى لنيجيريا، ويرجع ذلك لارتفاع واردات الهند من النفط، ولأنها تعانى نقصاً في الموارد النفطية؛ لذلك فهى مهتمة بشكل خاص بالحصول على إمدادات ضخمة من الطاقة لكى تدعم اقتصادها الصاعد، وتُعد نيجيريا من أكبر مزودي الهند بالنفط الخام، إذ إنها تلبى نحو 13% من احتياجاتها السنوية.

المحور الرابع: مؤشر التكامل التجارى بين الهند و نيجيريا.

تستهدف الدراسة تحليل علاقات التجارة الثنائية بين الهند ونيجيريا خلال الفترة (2000 إلى 2014م) ومدى توافق الصادرات النيجيرية مع واردات الهند.

تظهر الأدلة من نتيجة تكوين التجارة أن واردات نيجيريا من الهند أكثر تنوعاً من صادراتها، حيث يتصدر النفط أهم الصادرات النيجيرية إلى الهند.

تجدر الإشارة بوجود تطابق جزئي بين عرض الصادرات النيجيرية والطلب على واردات الهند، وكان مؤشر التكامل التجارى يقع بين (31.98 – 45.1) .

مؤشر التكامل التجارى(TCI) :

تم الحصول على بيانات التجارة بين نيجيريا والهند من UNCOMTRADE على مستوى HS2 الفترة (2000– 2014 م).تغطى بيانات العينة المستخدمة فى هذه الدراسة عشر فئات من المنتجات الرئيسية لتصدير نيجيريا من وإلى الهند.

استخدمت الدراسة مؤشر التكامل التجارى؛ لتوضيح الدرجة التى يكون فيها البلدان شريكان تجاريان طبيعيان، وكيفية تطابق تكوين عرض الصادرات النيجيرية أو عدم تطابقها مع الطلب على واردات الهند، فإذا تطابق عرض تصدير نيجيريا مع طلب استيراد الهند، فإن التكامل موجود وستكون هناك فرصة لتوريد صادرات نيجيريا إلى الهند.

يمكن تعريف مؤشر التكامل التجارى على النحو التالى:

$$TCI_{ni} = 100[\ 1- \sum (|X_{nk} - M_{ik}|)/2]$$

TCI_{ni} = مؤشر التكامل التجارى لنيجيريا مع الهند

X_{nk} = حصة القطاع K من إجمالى صادرات نيجيريا إلى العالم بأسره

M_{ik} = حصة القطاع K من إجمالى واردات الهند من العالم بأسره.

الارتباط الموجب التام يكون المؤشر 100

الارتباط السلبي التام يكون المؤشر صفر.

جدول رقم (2)

القطاعات الرئيسية للتجارة بين الهند ونيجيريا (2000–2014م)

نسبة مئوية

قطاعات الصادرات الرئيسية إلى الهند	حصة القطاعفي إجمالى الصادرات إلى الهند	قطاعات الواردات الرئيسية من الهند	حصة القطاع فى إجمالي الواردات من الهند
الوقود المعدني	0,97	المفاعلات النووية والآلات	0,18
المطاط ومصنوعاته	0,01	مركبات السكك الحديد	0,14
الجلود والجلود الخام	0,01	الحبوب	0,09
الألمونيوم ومصنوعاته	0,00	الآلات الكهربية	0,09
الحبوب والفواكه	0,00	المنتجات الصيدلانية	0,06
الصمغ والخضروات	0,00	البلاستيك ومصنوعاته	0,05
البلاستيك ومنتجاته	0,00	الحديد والفولاذ	0,04
التوابل ، البن والشاي	0,00	مصنوعات الحديد والفولاذ	0,03
النحاس ومنتجاته	0,00	الورق والورق المقوى	0,03
الرصاص ومنتجاته	0,00	الألمونيوم ومصنوعاته	0,03

Source: Kabiru Hanafi & Abdulaziz Shehu, "Nigeria–India Bilateral Trade Relations an Analysis of Trade Complementary Index (TCI)", **Asian Journal of Economic Modelling**, (Pakistan: Pak publishing group, 4(4), 2016)

يوضح الجدول رقم (2) أن الوقود المعدني ظل يمثل أهم الصادرات النيجيرية للهند بنسبة 97.6% من إجمالى الصادرات إلى الهند، يرجع ذلك إلى طبيعة الثقافة الأحادية للاقتصاد النيجيري.

كما تظهر النتائج أيضاً أن المطاط ومصنوعاته والجلود والجلود الخام تقف عند 0.01%.

كما أن الفواكه والصمغ والبلاستيك ومصنوعاته والبن والشاي والتوابل والنحاس ومصنوعاته وصلت نسبها إلى صفر، أما فيما يخص الهند يتضح أن الآلات والمفاعلات النووية تمثل 18% من إجمالى الورادات من الهند، يليها مركبات السكك

الحديد بنسبة مشاركة 14%، والحبوب والآلات الكهربية بنسبة 0.09% والمنتجات الصيدلانية 6% والحديد والفولاذ 4% والألمونيوم ومصنوعاته 3%.

ويتضح مما سبق أن واردات نيجيريا من الهند هي الأكثر تنوعاً من صادراتها، إلا أن فائدة التجارة من الناحية النقدية لصالح نيجيريا، لأنها تصدر أكثر مما تستورد من الهند.

جدول رقم (3)

مؤشر التكامل التجارى بين نيجيريا والهند للفترة (2000–2014م)

السنة	مؤشر التكامل التجاري بين نيجيريا والهند
2000	37,35
2001	31,98
2002	34,21
2003	32,21
2004	33,50
2005	35,79
2006	36,63
2007	37,02
2008	43,04
2009	35,61
2010	37,43
2011	38,41
2012	43,02
2013	45,21
2014	43,14

Source: Kabiru Hanafi & Abdulaziz Shehu, "Nigeria–India Bilateral Trade Relations an Analysis of Trade Complementary Index (TCI)", **Asian Journal of Economic Modelling**, (Pakistan: Pak publishing group, 4(4), 2016)

يوضح الجدول رقم (3) وجود تطابق جزئي بين عرض الصادرات النيجيرية والطلب على واردات الهند، ويقع المؤشر بين 31.98 و 43,14 طوال الفترة (2000–2014م) وهذا يعنى أن التكامل التجارى بين نيجيريا والهند ظل متطابقاً جزئياً، وكلما زادت قيمة المؤشر كلما زادت كفاية المعروض من الصادرات النيجيرية لتلبية الطلب على واردات الهند.

كما يلاحظ أن قيمة المؤشر ارتفعت من 37.35 عام 2000 لتصبح 43,14 عام 2014م، وهذا يدل على أن المعروض من الصادرات النيجيرية أصبح متوافقاً مع واردات الهند، وكما يشير هذا التوافق أيضاً إلى تغيرات فى ملف التجارة لنيجيريا حيث أصبح الاقتصاد بها أكثر تنوعاً.

- **خاتمة الدراسة**

لقد كان الهدف الرئيسى من هذه الدراسة هو رصد لحركة تطور التجارة الثنائية بين الهند ونيجيريا ، وإظهار مدى الاستفادة التى يمكن أن يقدمها كل طرف للآخر، وذلك من خلال أربعة محاور: حيث تناول المحور الأول أوجه التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب – الجنوب بينما تناول المحور الثاني الأسس الواجب توافرها لقيام العلاقات التجارية والقطاعات ذات الأهمية للتجارة بين الهند و نيجيريا.وتناول المحور الثالث هيكل التجارة الثنائية بين الهند ونيجيريا. كما تناول المحور الرابعمؤشر التكامل التجارى بين الهند ونيجيريا.

وقد خلصت النتائج إلى ما يلي:

- قيام التجارة بين الهند ونيجيريا ممكناً وذلك لوجود التفاهم المتبادل بينهما واختلاف الموارد الطبيعية عند كليهما.
- قيمة وارادات نيجيريا من الهند لا تقل بصورة ملحوظة على صادراتها وذلك على خلفية احتياج الهند الحصول على إمدادات ضخمة من الطاقة لكى تدعم اقتصادها الصاعد.

- أوضح مؤشر التكامل التجارى وجود تطابف جزيئ بين عرض الصادرات النيجيرية والطلب على واردات الهند، ويقع المؤشر بين 31.98 و 59.3 طوال الفترة (2000 – 2020م)

- **التوصيات**

- هناك حاجه الى ضروره تدخل الحكومه النيجيريه بشكل كبير في انشطه ترويج الصادرات والاشراف على ممارسات التصنيع السيئه ومردودها السلبي
- ينبغي للحكومه النيجيريه ووكالات ترويج الصادرات والواردات والمصدرين واصحاب المصلحه تركيز المزيد من الاهتمام والعمل على تنشيط فرص التصدير لدوله نيجيريا في الاسواق الهنديه من اجل تعزيز وتنويع صادرات نيجيريا الى الاسواق الهنديه من خلال استخدام مناهج علميه واكثر واقعيه بما يعود بالنفع عليها ويكون له مردود ايجابي على اقتصادها
- تعزيز الشراكه بين الحكومه والقطاع الخاص لا سيما في مجالات الصحه والدفاع والتعاون مع الهند
- اجراء المزيد من الابحاث في مجال القطاع الزراعي اذ ان هناك حاجه الى ان تتبنى نيجيريا سياسات وممارسات تؤدي الى تعزيز التنميه الزراعيه للهند.

- **مراجع الدراسة**

A- Articles

1) Akyuz Murat & Victor Inim, "Assessment of India – Nigeria Relations (1999 – 2018)", **American International Journal**, (New York: Brooklyn research and publishing institute, Vol. 3, Issue. 5, May 2021).
2) Hanafi Kabiru & Shehu Abdulaziz, "Nigeria–India Bilateral Trade Relations an Analysis of Trade Complementary Index (TCI)", **Asian Journal of Economic Modelling**, (Pakistan: Pak publishing group, 4(4), 2016)
3) Lita Bella، "Economic Relations between Ethiopia and India"، **African journal of political sciences**، (Algeria: AJPS publications، Vol. 11، No. 8، 2018).
4) Opusumju, Isaac Micheal, Akyuz Murat, Victor Inim: "Assessment of India & Nigeria Trade Relations (1999-2018)", **American International Journal of Business Management,** (Texas: American Center of Science and Education, Vol. 3 Issue 5, May 2020).
5) Saidu olaniran Raheem, "Strategic Implications of Bilateral realtions between Nigeria and India" **International journal of Development Strategies in Humanities, Management and Social Sciences**, vol.9, No3, March 2019.

B- Papers

1) Exim Bank: **Focus Africa: Enhancing India's Engagments with Southern African Development Community (Sadc)**،working paper No. 50 (India: Exim Bank، March 2016).

C- Electronic Sources:

1) High Commission of India: India – Kenya Bilateral Relation @Mea.gov.in/portal/foreign Relation/india_kenya_september_2019.pdf
2) High Commission of India: India – Tanzania Bilateral Relations @https://mea.gov.in>portal.pdf
3) Moses Amch: A study Of Nigeria – India Foreign Relation 2015-2021,@http://www.reaserchgate.net/publication/373198151